اقتصاد

الحكومة تقرّ حوافز جديدة لذوي الشهداء في الرواتب وفرص العمل

ميالة لـ«الوطن»: ٨٢٪ من المستوردات لمستلزمات الإنتاج ولا بيع للإجازات

الغربي: «السورية للتجارة» تصحح مسار التدخل الإيجابي

| الوطن

بيّن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي لـ«الوطن» أن دمج مؤسسات الاستهلاكية وسندس والخزن والتسويق في مؤسسة واحدة هي المؤسسة السورية للتجارة يمثل تصحيحاً لمسار التدخل الإيجابي للحكومة في الأسواق، بحيث تكون الشركة يد الحكومة العملاقة في التدخل الإيجابي، عبر نحو ١٥٠٠ صالة للبيع.

مبيناً أن الشركة سوف تقوم باستيراد المواد بشكل مباشر من الأسواق الخارجية، من دون وسطاء تجاريين.

وعلى هامش اجتماع مجلس الوزراء الأسبوعي يوم أمس، صرّح وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أديب ميالة لـ«الوطن» أن قاعدة المستوردات وضعت بشكل ديناميكي، بحيث يتم تعديلها تجاوباً مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد، وخاصة متطلبات التشغيل والإنتاج في المعامل، وهذا ما أدى إلى زيادة نسبة مستلزمات الإنتاج من المستوردات إلى ٨٢٪ خلال الأشهر الأربعة الأخيرة، مقارنة بنحو ٧٦٪ سابقاً.

مبيناً أن هذا الأمر جاء تنفيذاً للبيان الحكومي بزيادة الاستثمار والإنتاج وبالتالي دعم معدلات النمو الاقتصادي.

وأشار ميالة إلى وجود زيادة ملموسة في معدلات تنفيذ إجازات الاستيراد، إذ ليس المهم زيادة الإجازات الممنوحة، بل تنفيذ تلك الإجازات، منوهاً بوجود فجوة كبيرة بين الإجازات الممنوحة، والمنفذ منها.

ولدى السؤال عن سبب هذه الفجوة وهل يتم الإتجار بالإجازات غير المنفذة حالياً، أجاب بالنفي القاطع لوجود بيع للإجازات، لكونها تمنح لأي تاجر يتقدم بطلب، في أي مديرية من مديريات الاقتصاد.

منوهاً بأنه منذ اعتماد آلية الاستيراد الجديدة، تم منع أي شكل من أشكال المخالفات في طلبات الحصول على إجازات استيراد في المديريات، كاشفاً عن توجيه الوزارة لعقوبات بحق ثلاثة مدراء اقتصاد جراء مخالفاتهم، بتمرير طلبات إجازات استيراد مخالفة للآلية الجديدة.

ونفى ميالة لـ«الوطن» منح أية إجازات استيراد تحت بند «متعدد»، موضحاً أن الإجازة تعطى لمادة واضحة ومحددة ودقيقة التسمية.

وبالعودة إلى تفاصيل اجتماع الحكومة الأسبوعي، فقد تم منح كامل الراتب لوالدي الشهيد الأعزب مناصفة بينهما بدلاً من منحهما ٥٠٪ منه حالياً وبالنسبة للشهيد المتزوج تضمنت منح فرصة عمل بموجب عقد سنوي مباشر يجدد تلقائياً لزوجة الشهيد غير الموظفة، أو لمن تختاره من أولادها وإذا كانت زوجة الشهيد موظفة فيمكن منح فرصة عمل واحدة لمن تختاره من أبنائها، وفي حال عدم استفادة أي من الزوجة والأبناء من فرص فإنه يمكن الاستفادة من أشكال الدعم الأخرى التي ستقدم لاحقاً مع بقاء حق أفراد أسرة الشهيد الاستفادة من أحكام القانون رقم ٣٦ لعام ٢٠١٤، وذلك عرفاناً من الحكومة بتضحيات الشهداء وتكريماً لذويهم.

وفي حال وجود أكثر من شهيد في الأسرة يتم منح فرصة توظيف إضافية لإخوة الشهيد الأعزب من خلال منح درجات تثقيل تتناسب مع عدد شهداء أسرته عند التقدم للمسابقات العامة.

وكلف المجلس وزارات النفط والثروة المعدنية والاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية والأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء وهيئة التخطيط والتعاون الدولي متابعة ملف العلاقات السورية الإيرانية بشكل كامل ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات التي تم توقيعها مؤخراً بين الجانبين والخط الائتماني واستثماره بما يخدم العملية الإنتاجية والتنموية كما تم تكليف وزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك متابعة ملف العلاقات التجارية بين سورية وإيران ومتابعة خطوات إحداث مركز للمنتجات السورية في طهران ومركز تجاري إيراني في دمشق.

وأقر المجلس أهمية تعديل التشريعات الناظمة لعمل الاتحادات (التجارة والصناعة والزراعة والحرفيين والمصدرين) وإنشاء مجلس إدارة لها بهدف توحيد الرؤى ورفع مستوى التنسيق فيما بينها وتحقيق تطوير في عملها يتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية وإصدار السجل الزراعي وتفعيل عملية التصنيع الزراعي وتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية اللازمة للإنتاج ووضع تشريع خاص لاستخدام مخرجات البحث العلمي في الزراعة.

ووافق على مشروع تعديل المادة رقم ٣٢ من المرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥ الناظم لعمل المؤسسة العامة للإسكان والذي نصت المادة الأولى منه على تحديد مدة ستة أشهر لتسوية أوضاع المقاسم المباعة من المؤسسة للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، ونصت المادة /٣٢/ منه على إلغاء المقاسم التي لم يبادر أصحابها إلى تسوية أوضاع مقاسمهم، ونظراً لمراجعة عدد من المواطنين وممثلي الأشخاص الاعتباريين المؤسسة لتسوية أوضاع المقاسم المباعة بعد انتهاء مدة ستة أشهر لعدم تمكنهم من مراجعتها بسبب الظروف الحالية ورغبة من المؤسسة في مساعدتهم لتسوية أوضاع مقاسمهم وكذلك الإجازة لرئيس مجلس الوزراء بتمديد مدة السنتين المحددة في القانون وإعطاء الحق للمؤسسة بتبرير مدة التأخير في الحصول على الرخصة أو إنجاز البناء.

وقرر مجلس الوزراء توسيع قائمة المستوردات وخاصة المواد الأولية اللازمة لقطاع الصناعة واستمع إلى عرض قدمه وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أديب ميالة حول ما تم إنجازه خلال الستة أشهر الماضية في المجالين التنموي والإنتاجي ومعوقات التنفيذ ومقترحات المعالجة والرؤية المستقبلية موضحاً أن الوزارة مستمرة في تطوير أداء إدارة التجارة الخارجية ودعم وتنمية الإنتاج المحلي وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الحرفية للمساهمة الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني وتفعيل التشاركية مع القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار، وعلى صعيد الاستيراد نظمت الوزارة عملية منح إجازات وموافقات الاستيراد الأمر الذي ساهم بتحفيز الإنتاج المحلي واستعادت مجموعة من القطاعات الصناعية عافيتها تدريجياً.

وطلب المجلس من وزارة الكهرباء تخصيص ٥٠ عاملاً من كل شركة كهرباء في المحافظات لمراقبة عشوائية إنارة الطرقات وزيارة المؤسسات العامة لمراقبة هدر الطاقة الكهربائية على أن يتم إعداد تقرير دوري عن وضع الطاقة في كل مؤسسة عامة.

وطلب المجلس من وزارتي الإدارة المحلية والبيئة والشؤون الاجتماعية والعمل وضع آلية نوعية لعمل الجمعيات وعلاقتها باللجنة العليا للإغاثة والهلال الأحمر العربي السوري وبشكل يضمن وصول المساعدات لمستحقيها.

وطلب من الوزارات دراسة واقع المخابر لديها بهدف تصويب عملها وفق برنامج زمني محدد لتصل إلى الغاية المرجوة من إنشائها والعناية بأخذ العينات وتحري الدقة في النتائج والتأكد من سلامة المواد اللازمة للمخابر كما كلف وزارات الصحة والتعليم العالي وضع رؤية لتحسين واقع أطباء التخدير ومن خلال تأمين عائدات أفضل لهم.

> «الكهرباء» تراقب عشوائية إنارة الشوارع

مدير عام الحبوب لـ«الوطن»: القمح متوافر واستوردنا ٥٠ ألف طن من الأقماح الروسية بقيمة ٦,٥ مليارات ليرة هذا الشهر

| عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة تجارة وتصنيع الحبوب ماجد الحميدان لـ«الوطن» أنه تم منذ بداية العام استيراد ٥٠ ألف طن من الأقماح الروسية بقيمة تجاوزت ٦,٥ مليارات ليرة عبر باخرتين حمولة الباخرة ٢٥ ألف طن حيث تم الانتهاء أول أمس من تفريغ الباخرة الثانية خلال وقت قياسي، حيث تجاوز معدل الإفراغ اليومي ٦ آلاف طن يومياً وتم الانتهاء من إفراغ الباخرة خلال ٤ أيام وهي مدة قياسية زمنياً مقارنة مع عمليات إفراغ البواخر سابقاً مبيناً أن حالة التعاون والتنسيق بين مؤسسة الحبوب وشركة الصوامع والمطاحن وإدارة المرفأ، إضافة إلى التنسيق والعمل مع إدارة الجمارك والحجر الزراعي لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة وخاصة عمليات فحص واختبار العينات حيث يجري سحب عينات وتحليلها في مخابر مختلفة للتأكد من سلامة الأقماح ومدى مطابقتها للمواصفات العقدية المبرمة والمحددة في العقد الخاص بتوريد هذه الكميات.

كما بيّن الحميدان أنه تم نقل حمولة الباخرة الثانية عبر ٥٠٠ شاحنة توزعت على مختلف المحافظات لدعم وتخزين المخازين الإستراتيجية لديها من مادة القمح.

مؤكداً أن مادة القمح متوفرة وتكفي جميع الاحتياجات وأن هناك باخرة جديدة تصل لميناء طرطوس الأسبوع القادم محملة بأكثر من ٢٥ ألف طن من القمح الروسي أيضاً وأن هذه الشحنات ستصل تباعاً للميناء السوري وهي حسب توجيهات الحكومة لترميم مخازين الأقماح في سورية وتوفير الطلب اليومي خاصة لمادة الخبز وتأتي أهمية مثل هذه الشحنات والعقود للاستيراد خلال سنوات الأزمة لتعويض النقص والعجز الحاصل في حجم المحاصيل والكميات المستجرة من المؤسسة عبر مراكزها في مختلف المحافظات بسبب ظروف الأزمة وتراجع المساحات المزروعة في بعض المناطق أو عدم قدرة جني المحصول بسبب الظروف الأمنية التي تحيط بهذه المناطق إضافة لعدم تمكن العديد من الفلاحين من توريد محاصيلهم بسبب صعوبات الوصول للمراكز علماً أن المؤسسة اتخذت كافة الإجراءات والتدابير والتسهيلات الممكنة لتسوق أكبر قدر مستطاع من المحصول واستمرت مراكزها مفتوحة لتسوق أي كمية يود المزارعون تسويقها حيث بلغ وفق بيانات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك مخزون القمح في كافة المحافظات حتى نهاية العام الماضي قرابة ٧٠٠ ألف طن.

وكانت مؤسسة الحبوب أبرمت حتى نهاية العام الماضي مشروع عقد لتوريد ٣ ملايين طن قمح مع الشركة الروسية (كلوبال فيجن) بتسهيلات ائتمانية الدفع إضافة لإعداد مشروع عقد لتوريد مليون طن قمح زيرومير الروسي.

ومن المتوقع أن تسهم التعديلات السعرية لمادة القمح التي حددتها مؤخراً اللجنة الاقتصادية بحدود ١٢٥ ألف ليرة لطن القمح بواقع زيادة ٢٥٪ عن السعر في المحصول الماضي في تشجيع المزارعين على زيادة المساحات المزروعة من الأقماح والتوسع في تنفيذ المساحات المخططة من قبل وزارة الزراعة لهذا الموسم وبالتالي زيادة في حجم التوريدات لمراكز المؤسسة، حيث جرى دراسة سعرية موسعة لمادة القمح لهذا المحصول على نطاق واسع شملت كافة الجهات والهيئات المعنية بمحصول القمح تم خلاله تقديم الكثير من الطروحات السعرية وأهمها طرح الغرف الزراعية حول إمكانية التسعير المكاني للأقماح بما ينسجم مع كل منطقة ويحفظ محصول هذه المنطقة أو المحافظة من حالات التهريب أو ذهاب الأقماح للأسواق السوداء.

تأمين مولدات كهربائية لمدينة الشيخ نجار الصناعية بحلب

مدير المدن الصناعية لـ«الوطن»: خطط إسعافية لتأهيل البنى التحتية في المناطق المحررة

| علي محمود سليمان

كشف مدير المدن الصناعية في وزارة الإدارة المحلية أكرم الحسن أنه ضمن خطة العمل للعام ٢٠١٧ سيصار إلى تأمين عدد من مولدات الطاقة الكهربائية للمدينة الصناعية في الشيخ نجار بحلب باستطاعات تتراوح بين ٤ إلى ٥ ميغا، وذلك بهدف زيادة دعم المدينة من حوامل الطاقة، حيث يمكن تركيب بين ٤ إلى مولدات ضمن المدينة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الحسن أن هناك توصية لزيادة مخصصات الشيخ نجار من مادة المازوت وقد تم تشكيل لجان لمتابعة المعامل والمنشآت الصناعية والوقوف على الحاجة اليومية لها من المادة، حيث «كنا سابقاً نؤمن ١,٥ مليون ليتر شهرياً، والخطة الحالية تهدف لرفع الكمية لتصل إلى ٢,٥ مليون ليتر شهرياً، وبالتأكيد كلما دخلت معامل جديدة في مرحلة الإنتاج سيتم زيادة الكمية بما يناسب حاجة هذه المعامل، بالإضافة إلى تحسين وضع التيار الكهربائي المغذي للمدينة».

أما بالنسبة لمدينة حسياء الصناعية في محافظة حمص أوضح الحسن أن الحالة العامة للتيار الكهربائي في المدينة تعتبر جيدة فحجم الأضرار أقل، بالإضافة لوجود اتفاق مع وزارة الكهرباء ينص على أيام لتقنين التيار الكهرباء وليس ساعات كما يجري العمل ضمن المدن السكنية، وبذلك يكون التقنين ضمن حسياء يومي السبت والجمعة، وعليه يتوفر التيار الكهربائي طوال خمسة أيام في الأسبوع يمكن المنشآت الصناعية من العمل بشكل جيد، وبالنسبة للمنشآت الصناعية التي تعمل في أيام التقنين يتم تأمين مخصصات من المازوت لها لتشغيل المولدات لديها.

وفي مدينة عدرا الصناعية بريف دمشق يوجد اتفاق مع وزارة الكهرباء على أيام تقنين يضاف إليها قطاعات بحسب الصناعات، لأن المدينة تمتد على مساحة كبيرة تصل إلى ٧ آلاف هكتار، بالإضافة إلى أن المنشآت الصناعية التي لديها مخارج خاصة بتيار ٢٢٠ و٢٦٦ فولت، هي خارج التقنين لكونها تتغذى بخطوط خاصة بها.

ولفت مدير المدن الصناعية إلى أنه سيتم المباشرة بخطط إسعافية للمدن والمناطق الصناعية التي أعيد تحريرها، وذلك بهدف إعادة الاستثمار والمستثمرين إليها، وتشمل الخطط الإسعافية على إعادة تأهيل وتشغيل البنى التحتية التي تضررت نتيجة الاعتداءات الإرهابية، مثل محطات تحويل الكهرباء ومحطات ضخ مياه ومحطات تحلية مياه وتأمين شبكات الصرف الصحي والشبكة الهاتفية، وسيتم البدء بأهم المناطق الصناعية التي تحررت وهي مناطق العرقوب والراموسة والليرمون والكلاسة في محافظة حلب، لكونها مناطق صناعية كبيرة كانت تحوي عدداً كبيراً من المنشآت الصناعية بمختلف مجالاتها وقد تعرضت لأضرار كبيرة في البنية التحتية، «ومن المؤكد أن إعادة تأهيل البنية التحتية ستنعكس إيجاباً على الاستثمار ما يشجع الصناعيين والمستثمرين الذين غادروها للعودة إليها وتشغيل معاملهم، ويضاف إليها المناطق الصناعية في ريف دمشق في فضلون والسبينة وقد كنا بدأنا العمل بها في وقت سابق».

وأشار الحسن إلى أن كل التوصيات المتعلقة بالمدن الصناعية التي رفعت إلى مجلس الوزراء تم الأخذ بها، ومنها تأمين الحماية للمدن الصناعية، وقد شهد الوضع الأمني في الشيخ نجار الصناعية تحسناً وخاصة بعد انتصارات الجيش العربي السوري في حلب، وفيما يتعلق بملف القروض فهو أمر «يرتبط باستكمال الإجراءات المتعلقة بوزارة المالية والجهات المعنية به بعد الاتفاق على إيجاد حل لمشكلة القروض المتعثرة وتأمين التسهيلات الممكنة».

وأكد الحسن أن المدن الصناعية ستشهد تحسناً إيجابياً في نسب وكميات الإنتاج وعودة معامل جديدة للعمل خلال العام ٢٠١٧، وقد بدأ التحسن يظهر من خلال عودة العديد من الصناعيين والحرفيين إلى مدينة الشيخ نجار الصناعية، وباقي المناطق الصناعية، وهو ما يتم مواكبته بتقديم التسهيلات والإعانات اللازمة لهم لتشغيل جميع البنى التحتية.

شركة دراسات حكومية: مزج سكاني لأطياف المجتمع السوري في مناطق المخالفات

| الوطن

بين مدير الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية أشرف حبوس لـ«الوطن»: خطة الشركة للعام ٢٠١٧ تبلغ ١,٥ مليار ليرة تتركز على الدراسات وأتعابها المتحصلة للمشروعات الخاضعة للدراسة قائلاً: إن كل ١٠٠ مليون ليرة أتعاب مستحقة للشركة ومنجزة تمثل كلفة مشروعات بقيمة ٣ مليارات ليرة إلا أن هذه الدراسات والأتعاب يمكن أن ترصد لمشروعات تستغرق عدة سنوات حيث تتقاضى الشركة نسبة ٣٪ من قيمة تنفيذ المشروع كأتعاب ودراسات.

وأشار إلى إن الشركة (تتبع لوزارة الأشغال العامة والإسكان) بصدد الدخول إلى مناطق المخالفات المتضررة في مختلف المحافظات والمدن بهدف إعادة تنظيم هذه المناطق وفق الأسس السليمة وبشكل حضاري بحيث تضم نسيجاً سكانياً متنوعاً ومنفتحاً على بعضه البعض وإجراء نوع من المزج السكاني من مختلف أطياف المجتمع السوري وتشييد البنى والخدمات وفق أسس هندسية سليمة للحد من هدر المياه والكهرباء وضبط هذه الخدمات للحد من المخالفات التي تجري. ولفت من جانب آخر إلى أن الشركة ستدخل كذلك إلى المخططات التنظيمية في مختلف المحافظات والمدن السورية والتركيز حالياً على مدينة حلب لإعادة تقييم مخططاتها بالكامل وفق المستجدات الحالية بالتوازي مع باقي المحافظات وخاصة في محافظة حمص وريف دمشق التي ستعمل الشركة على إعادة تقييم مخططاتها التنظيمية وفق الأسس الحديثة والمستجدات الراهنة والأولوية للمدن المتضررة. وضمن هذا الإطار بيّن حبوس أن الشركة أنجزت دليل الإشراف وهو عبارة عن مجموعة من التعليمات لضبط أعمال الإشراف على المشروعات عبر اعتماد لوائح ثابتة تختصر الاجتهاد في تنفيذ المشروعات من المشرف أو المنفذ وهي عبارة عن تعليمة بمنزلة قانون ملزم لكل الأطراف في عملية التنفيذ والإنشاء لاتباعها وألغت الشركة بذلك موضوع الشخصنة بسبب وجود تعليمات في التطبيق وضمان جودة المشروع في التنفيذ بمستوى معين يضبطه الدليل المذكور ليكون أيضاً وسيلة لتدريب المهندسين الجدد على العمل وعلى الأصول الهندسية، إضافة إلى ذلك أعدت الشركة دليل الأعمال للدراسات والتدقيق تضمن ضوابط لعملية الدراسة وعمليات إنجازها وتدقيق المشروعات لضمان التنفيذ وفق الأسس الفنية السليمة.

وأضاف: إن الشركة تدخل على خط إعادة تقييم وتأهيل الأبنية السكنية والحكومية والمنشآت التجارية والصناعية المتضررة وغيرها وقد بدأت خلال العام الجاري في مدينة عدرا العمالية وقد عملت الشركة في وقت سابق على تقييم وإعادة تأهيل مطحنة الغزلانية.

وبيّن حبوس أن الشركة قامت بتنفيذ بعض المشروعات وتسعى للتعاقد على مشروعات أخرى في مجال إعادة الإعمار ولا سيما الطرق والجسور والمعابر كدراسة إعادة تأهيل جسر تل النبي مندو على نهر العاصي وإعادة تأهيل أربعة جسور على طريق حلب كويرس، وفي مجال الأعمال الإنشائية والمعمارية قامت الشركة خلال الفترة الماضية بإعداد دراسات وتدعيم لمطحنة تشرين وصومعة منطقة عدرا الصناعية والكشف على المنطقة الحرة في عدرا وعلى معمل البيرة في قدسيا، إضافة إلى إعداد دراسات المنطقة الحرة في المطار ودراسة تأهيل سقف الصالة الرياضية المغلقة في المدينة الرياضية في حلب.